

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٨٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (البعثة) حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وطلب مني تقديم تقرير بعد ثلاثة أشهر من اتخاذ القرار بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا. ويقدم هذا التقرير معلومات عن آخر تطورات الحالة لغاية ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٢ - ولا يزال يرأس البعثة ممثلي الخاص في جورجيا، ديتير بودين. ويساعده في مهمته كبير المراقبين العسكريين اللواء أنيس أحمد باجوا (باكستان) الذي تسلم مهامه يوم ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ كان قوام البعثة ١٠٢ من المراقبين العسكريين (انظر المرفق).

ثانيا - الجوانب السياسية

٣ - قمت من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بزيارة إلى موسكو مصحوبا بممثلي الخاص، وناقشت أموراً منها عملية السلام الجورجية - الأبخازية في اجتماعات مع الرئيس بالنيابة فلاديمير بوتين ومسؤولين آخرين.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص القيام بمشاورات وأعمال تحضيرية في إطار عملية جنيف للسلام التي تقودها الأمم المتحدة، وهو إطار ثبتت جدواه. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٢٨٧ (٢٠٠٠) تواصل العمل بشأن مسألة توزيع الصلاحيات الدستورية بين تبيليسي وسوخومي (انظر S/2000/39، الفقرة ٧). وعمم مشروع ورقة منقح عن هذه المسألة في أواسط آذار/مارس على الاتحاد الروسي، بوصفه طرفاً ميسراً، وعلى

أعضاء "مجموعة أصدقاء" الأمين العام، وهي تتضمن تعليقاتهم على المشروع الأصلي. وتتواصل حاليا المفاوضات بغية وضع صيغة نهائية لمشروع الورقة في المستقبل القريب وتقديمها إلى طرفي النزاع.

٥ - وأعرب الجانب الأبخازي، رغم أن موقفه الأساسي من مسألة المركز القانوني لم يتغير، عن رغبته في عدم استبعاده من المناقشة. ولفت الزعيم الأبخازي فلاديسلاف أوردزينبا في رسالتين وجههما إلي في ١٤ شباط/فبراير و ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ الانتباه إلى بعض الجوانب القانونية المتصلة بتسوية النزاع وأكد أن موقف الأمم المتحدة ابتعد، خلال المفاوضات، عن المبادئ المتفق عليها في وثائق سبق التوقيع عليها. وأكد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في رده، نيابة عني، يوم ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٠، أن موقف الأمم المتحدة لا يزال ثابتا، وهو أن التسوية الشاملة يجب أن تقوم على مبادئ الاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية وعلى حق جميع اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في العودة إلى أبخازيا داخل جورجيا عودة سالمة وأمنة وطوعية.

٦ - وسعيا إلى تحسين الحالة الأمنية المتدهورة في الميدان، عقد ممثلي الخاص، بطلب من كل من رئيس جورجيا، إدوارد شيفرنادزه والزعيم الأبخازي السيد فلاديسلاف أوردزينبا، وبدعم سوقي من البعثة، اجتماعا في سوخومي يوم ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ بين وزير الدولة في جورجيا السيد فازها لوردكيانديزي ورئيس الوزراء الفعلي الأبخازي السيد فياشيسلاف تسوغبا، بمشاركة قائد قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وأسفر الاجتماع عن توقيع المشتركين الأربعة لبروتوكول بشأن سلسلة من التدابير الملموسة لتحسين الحالة.

٧ - وفي يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير، وبدعم سوقي أيضا من البعثة، قام ممثلي الخاص بدعوة السيد ريفاز أداميا، رئيس اللجنة البرلمانية الجورجية المعنية بالدفاع والأمن، إلى سوخومي ورأس محادثات بين السيد أداميا والسيد أنري جيرجينيا، الممثل الخاص للزعيم الأبخازي السيد أوردزينبا في عملية السلام. وركزت مناقشتها على عدم استخدام القوة، وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى إقليم غالي، وتدابير الإنعاش الاقتصادي، على أساس مشروع نصين معنونين "الاتفاق المتعلق بالسلام وضمانات تجنب المواجهة المسلحة" و "البروتوكول المتعلق بعودة اللاجئين إلى منطقة غالي وتدابير الإنعاش الاقتصادي". وأوضح كل من الجانبين خلال الاجتماع وجهات نظره، وقدم صيغا جديدة لكل من الوثيقتين، ووافق الطرفان على مواصلة المشاورات الثنائية بشأن هذه المسألة.

٨ - وفي ٢٦ آذار/مارس، وعملا بالمقررات التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الاجتماع المتعلق بتدابير بناء الثقة الذي عقد في اسطنبول في حزيران/يونيه عام ١٩٩٩،

دعا ممثلي الخاص ممثلا عن وكالة الأنباء الجورجية "صحافة القوقاز" للحضور إلى سوخومي لإجراء مشاورات مع نظرائه الأبخازيين. ونتيجة لتلك المشاورات، توصل الطرفان إلى اتفاقات محددة بشأن التعاون الثنائي في مجال الإعلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والمؤسسات الأكاديمية ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا تيسير اتصالات "الدبلوماسية الشعبية" وتطوير المجتمع المدني.

٩ - وفي ٩ نيسان/أبريل، أعيد انتخاب الرئيس إدوارد شيفرنادزه في منصبه في الانتخابات الرئاسية الجورجية.

ثالثا - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٠ - واصلت البعثة القيام بولايتها عملا بمفهوم العمليات الوارد في تقارير السابقة. وهي تقوم يوميا بدوريات ميدانية من مقر البعثة في سوخومي والمقرين القطاعيين في غالي وزوغديدي، وكذلك بدوريات أسبوعية بطائرات الهليكوبتر تغطي كامل منطقة عملياتها، باستثناء أعلى وادي كودوري (انظر S/2000/39، الفقرة ٢٤).

١١ - وحدير بالإشارة أن البعثة أصدرت عشية حادث أخذ الرهائن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (انظر S/1999/1087، الفقرة ١٨) نداء إلى وزارة الدفاع الجورجية لتوفر قدرا كافيا من الأمن يسمح للبعثة بالقيام بولاية المراقبة في الجزء الأعلى من الوادي الخاضع للسيطرة الجورجية واستعادة ممتلكات الأمم المتحدة من قاعدة فريقها السابقة. بيد أن السلطات الجورجية لم تتمكن إلى حد الآن، مع الأسف، من توفير الضمانات الأمنية المطلوبة ومن تقديم مقترفي حادث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى العدالة. وتواصلت في أثناء ذلك الدوريات البرية والجوية العادية في الجزء الأدنى من الوادي الخاضع للسيطرة الأبخازية في ظل تدابير أمنية تقدمها قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والسلطات الأبخازية.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت طائرتا الهليكوبتر اللتان ألحقتا بالبعثة في آذار/مارس ١٩٩٨ وتموز/يوليه ١٩٩٩ بدور أمني وتشغيلي أساسي، واستعملتا في تنفيذ مشاريع خاصة تتصل بعملية السلام. وكانت الطائرتان وسيلة النقل الوحيدة بين القطاعين خلال فترتين كان التنقل فيهما مقيدا، أي من بداية السنة حتى ١٠ شباط/فبراير، عندما علقت عمليات الدوريات في الطريق الرئيسية عبر قطاع غالي إثر حادث الألغام الأرضية (انظر S/2000/39، الفقرة ١٧) ومن ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٢١ شباط/فبراير، عندما قام

المظاهرون المطالبون بإطلاق سراح أقرباء لهم أخذوا رهائن بقطع الجسر الرئيسي فوق نهر إنغوري.

١٣ - ومنذ توقيع البروتوكول الذي نشأ بموجبه فريق التحقيق المشترك في الدورة التاسعة للمجلس التنسيقي في كانون الثاني/يناير (انظر S/2000/39، الفقرة ٥) بدأ الفريق خمس عمليات تحقيق جديدة، ولا تزال عمليات التحقيق الـ ١٤ التي بدأت من قبل متواصلة. وتمكن الفريق، بالتشديد على شفافية التحقيقات وبالسماح بإجراء اتصالات شخصية على الصعيد العملي، من التخفيف من عدم الثقة ومن التوتر في الميدان. وأصبح الفريق بذلك عنصراً ثميناً في تحسين الأمن في منطقة النزاع، وإن بقيت إلى حد الآن بدون حل بعض المسائل المتصلة بالمركز القانوني للأشخاص الذين يمثلون، إلى حد الآن، الجانب الجورجي في الفريق.

رابعاً - الحالة على أرض الواقع

١٤ - ظلت الحالة في المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة هادئة بصفة عامة وإن اتسمت بعدم الاستقرار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم تحدث انتهاكات جسيمة لاتفاق موسكو. بيد أن مستوى النشاط الإجرامي ظل عالياً على طول خط وقف إطلاق النار وعبر هذا الخط، مما يوضح هشاشة التعاون بين الطرفين والقيود التي تحد من فعالية الإجراءات التي تتخذها أجهزة إنفاذ القانون المختصة.

١٥ - وبلغت مظاهر التوتر ذروتها يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ عندما لقي اثنان من رجال الميليشيا الأبخازية مصرعهما في كمين قرب قرية ديكازورغا في قطاع غالي، قريبا من خط وقف إطلاق النار. وفي اليوم ذاته، قتل ثلاثة رجال أبخازيين، أفيد بأن لهم صلة بهياكل الجريمة المنظمة في قطاع غالي، وذلك خلال اجتماع مع أفراد من قطاع زوغديدي، واقتاد أفراد إنفاذ القانون الجورجيون إلى الاستياد رجلين أبخازيين نجوا بعد عملية إطلاق النيران. وأحدثت المظاهرات الأبخازية التي قامت في قطاع غالي بعد هذين الحادثين جوا من التوتر البالغ وأثارت المخاوف إزاء احتمال وقوع تدابير انتقامية. كما أفضت شائعات غير مؤكدة عن حدوث عمليات تآهب عسكرية، على كلا جانبي خط وقف إطلاق النار، إلى زيادة حدة المخاوف. وقد وقعت هذه الأحداث في ظل عمليات الاختطاف التي تتم عينا بعين على كلا جانبي خط وقف إطلاق النار، والتي كانت قد بدأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (انظر S/2000/39، الفقرة ١٩).

١٦ - ووفقاً للبروتوكول الذي وقع خلال الاجتماع الذي عقد في ٣ شباط/فبراير في سوخومي، الذي كان قد عقد لتناول الحالة الميمنة أعلاه، أطلق الجانب الأنجازي أحد المختطفين كبادرة على حسن النوايا. بيد أنه سرعان ما تدهورت عملية التبادل لأن الجانب الجورجي أعلن أنه غير قادر على تنفيذ بعض أحكام البروتوكول في غضون الإطار الزمني المحدد. وفي أعقاب جهود أخرى مكثفة للوساطة قام بها ممثلي الخاص وكبير المراقبين العسكريين على السواء، تم في نهاية المطاف يوم ٢٩ آذار/مارس تبادل أربعة رجال كانوا محتجزين لدى الجانب الجورجي وسبعة رجال وامرأة واحدة كانوا محتجزين لدى الجانب الأنجازي. وشملت العملية استخدام طائري الهليكوبتر التابعتين للبعثة لتنفيذ عمليات الإقلاع والهبوط المتزامنة بين الجانبين. وأسفر نجاح عملية التبادل عن تحسن ملحوظ في الثقة المتبادلة في منطقة الصراع وتقليل مظاهر التوتر.

١٧ - ورغم تعزيز النوايا الحسنة بنجاح تبادل الرهائن، شهدت بداية شهر نيسان/أبريل وقوع كمينين خطيرين ضد أفراد إنفاذ القانون الأنجازيين في الجزء الأسفل من قطاع غالي لقي فيهما ثمانية من رجال المليشيا مصرعهم وأصيب سبعة آخرون. وأسفر الحادثان عن ارتفاع بالغ في مظاهر التوتر والمخاوف إزاء وقوع عمليات انتقامية على الساحة. وعلى إثر ذلك، بذل مساعددي الخاص وكبير المراقبين العسكريين مساعيهم الحميدة لحث الجانبين على ضبط النفس، وبدأ الجانبان في إجراء اتصالات ثنائية مباشرة عبر الهاتف لمناقشة المسألة.

١٨ - وقد أسفرت الجهود التي تبذلها البعثة لتنفيذ البندين الآخرين من أحكام بروتوكول ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ عن نتائج متباينة. فقد أعيقت عملية التحقق من أعداد أفراد الأمن على كلا جانبي خط وقف إطلاق النار وخفض أعدادهم وفقاً للحدود القصوى المحددة، عملاً بالبند الأول من أحكام البروتوكول، وذلك نتيجة أحيانا لعدم دقة المعلومات المقدمة من القادة المحليين واستمرار التضارب في الأرقام. ويشترط البند الثاني من أحكام البروتوكول أن يتخذ الطرفان، جنباً إلى جنب مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والبعثة، الخطوات الكفيلة بتحقيق انسحاب الجماعات المسلحة غير الشرعية من المنطقة الأمنية والمنطقة المقيدة التسليح. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشرت البعثة أفراد الآلية الضرورية للمراقبة والإبلاغ. بيد أن تلك الآلية ليست مخولة الولاية الكفيلة بإبعاد هذه الجماعات بصورة فعالة.

١٩ - ويجذب فصل الربيع الزراعي، جرياً على النمط المعهود، أعداداً متزايدة من السكان المحليين المشردين العائدين من قطاع غالي ليقوموا برعاية حقوقهم. ومن ثم فإن عملية إعادة التوطن العفوية مستمرة رغم الظروف الأمنية غير المستقرة.

خامسا - الحالة الأمنية

٢٠ - ما زال أمن وسلامة أفراد البعثة يتصدران قائمة أولوياتها. ورغم أن عدد الأفعال الإجرامية الموجهة ضد البعثة على مدار الفترة المشمولة بالتقرير ما زال ضئيلا إلى حد ما، فإن هذه الأفعال تشكل مع ذلك مصدرا للقلق. ففي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ أطلقت النيران في بلدة غالي على موظف محلي من موظفي البعثة وزوجته مما أسفر عن إصابته وإصابة زوجته إصابة خطيرة، فيما يبدو أنه كان محاولة لسرقة منزلهما. وفي قطاع غالي أيضا تعرض، في ١٧ آذار/مارس، ضابط أمن مدني دولي من أفراد البعثة للسرقة تحت تهديد السلاح. وفي ٦ نيسان/أبريل، تعرض أيضا للسرقة تحت تهديد السلاح اثنان من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وأحد أعضاء منظمة غير حكومية دولية. وناشدت البعثة السلطات في سوخومي، وغالي وزوغديدي تحسين الأحوال الأمنية التي تعمل في ظلها البعثة. ويجري بصفة منتظمة معاودة النظر في النظم الأمنية المعمول بها لدى البعثة وذلك في ضوء ما يحدث من تطورات، كما يجري في الوقت الراهن إدخال تنقيح شامل على خطة رحيل البعثة.

سادسا - التعاون بين البعثة وقوة حفظ السلام الجماعية

٢١ - ما زالت العلاقات طيبة على جميع الصعد مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وقد نظم اللفتنان جنرال سيرجي كوروبكو قائد القوة، الذي رقي في الآونة الأخيرة، عملية للاتصالات والمشاورات المستمرة مع كبير المراقبين العسكريين. ويجري بانتظام اختبار الترتيبات الأمنية التي تقوم بها قوة حفظ السلام التابعة للرابطة فيما يختص بالبعثة، وما زال لدى البعثة ثقة في إمكان الاعتماد على مساعدة القوة في حالات الطوارئ.

سابعا - الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

٢٢ - واصلت الوكالات الإنسانية، في الفترة المشمولة بالتقرير، تلبية الحاجات الشديدة الإلحاح لأكثر عناصر السكان تعرضا للضرر، على النحو المبين بإيجاز في تقريرتي السابق (S/2000/39، الفقرتان ٢٦ و ٢٧).

٢٣ - وفي مقاطعة غالي، ظلت أنشطة الهيئات الإنسانية محدودة ولم تف بالاحتياجات الفعلية للسكان. ولا يزال من الصعب على وكالات المساعدة الدولية تقديم المساعدة إلى العائدين إلى المقاطعة لأن الأحوال الأمنية لا تزال، في نظرها، غير مناسبة. وفي مناطق أخرى، تُضطر الوكالات في بعض الأحيان، بسبب النهب الذي تقوم به العصابات الإجرامية، إلى تسليم المساعدة الإنسانية في ظل الحماية المسلحة لقوة حفظ السلام التابعة

لرابطة الدول المستقلة. وبسبب عدم وجود ضمانات مقبولة لأمن العائدين وموظفي المساعدة الإنسانية على السواء، تُحجم الوكالات عن الاضطلاع ببرامج قد تشجع على العودة.

٢٤ - وبالإضافة إلى زيادة التعرض للخطر داخل أنجازيا، جورجيا، أدى الصراع أيضا إلى أن أصبح عشرات الآلاف من المشردين داخليا في أماكن أخرى بجورجيا في حالة تتهددها الأخطار، بل لقد منعهم ذلك من الحصول على الفوائد التي كان من الممكن أن يحصلوا عليها كثمرة للمشاركة في المبادرات الإنمائية الطويلة الأجل. ولمعالجة هذه المسألة، قامت حكومة جورجيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والبنك الدولي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوضع "نهج جديد" لتقديم المساعدة إلى المشردين داخليا. ويسلم هذا النهج بحق جميع الأشخاص في العودة إلى ديارهم في ظروف آمنة. إلا أنه يسلم أيضا، في حالة انعدام هذه الظروف، بحق المشردين داخليا في أن يعاملوا نفس المعاملة التي يُعامل بها جميع مواطني جورجيا ويُجَبَّد منحهم الفرصة لاكتساب المهارات والوصول إلى درجة من الاعتماد على الذات تمكنهم من معاودة الاندماج في المجتمع عندما يعودون إلى ديارهم في نهاية المطاف. وقد أنشأ الرئيس شيفرنادزه مؤخرا لجنة يرأسها وزير الدولة لورد كيياندزه، لتيسير وضع النهج الجديد بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي. ومن الأمور المشجعة أن الدول الأعضاء والبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة قد تعهدوا بصفة مبدئية بالتبرع بمبلغ يزيد عن مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي للصندوق التجريبي الذي أنشأه الشركاء في النهج الجديد لحفز تمويل مشاريع مبتكرة تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للمشردين داخليا.

٢٥ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أنجازيا، جورجيا، رصد حالة حقوق الإنسان في المنطقة. وقد لُفتت أنظار السلطات الأنجازية القائمة بحكم الواقع إلى حالات من انتهاكات حقوق الإنسان يتصل معظمها بحقوق الملكية وتراخيص الإقامة؛ واستحقاقات المعاش والبدلات الإنسانية؛ والسرقات؛ والمضايقة في أماكن العمل أو الأحياء السكنية بدافع عرقي أو جنساني. أما فيما يتعلق بالتطورات الإيجابية، فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير انفراج أزمة كان يتابعها المكتب عن كثب؛ ففي ٢٣ شباط/فبراير أُطلق سراح بنت موظف من موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا كانت قد اختطفت واحتجزت لغرض الحصول على فدية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وذلك في عملية ناجحة قامت بها قوات الأمن الأنجازية.

٢٦ - وفي ٢٨ آذار/مارس، استضاف ممثلي الخاص احتفالاً بمناسبة إصدار ترجمة إلى اللغة الأبخازية، أُنجزت برعاية مكتب حقوق الإنسان، لوثيقتين من وثائق حقوق الإنسان وهما الشريعة الدولية لحقوق الإنسان و”أبجديات تدريس حقوق الإنسان“. وقد حضر الاحتفال الزعيم الأبخازي السيد أوردزينبا وممثلون آخرون للقيادة الأبخازية والمجتمع المدني الأبخازي. كما واصل المكتب في الفترة المشمولة بالتقرير برنامجه لتجميع هبات من الكتب للمكتبات والمؤسسات التعليمية؛ وبدأ مشروعاً لزيارات السجون؛ ودخل في مناقشات مع محطة التلفاز المحلية بشأن إذاعة حلقات إذاعية مسلسلة عن حقوق الإنسان.

ثامنا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق برلمان جورجيا على ميزانية لسنة ٢٠٠٠ بنفقات تبلغ ١,٢٥ بليون لاري جورجيا تقريباً. ويُنتظر أن تبلغ الإيرادات خلال فترة الميزانية ما يقرب من ٨٧٠ مليون لاري، وبالتالي سيكون هناك عجز يتوقع أن يبلغ ٣٨٠ مليون. ومن شأن هذه الميزانية، التي وضعت وفقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي، أن تحسن فرص جورجيا في الحصول على تمويل وقروض من صندوق النقد الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الأخرى.

٢٨ - وفي أبخازيا، جورجيا، أعلنت السلطات عن زيادة كبيرة في إيرادات الميزانية التي جرى تحصيلها في عام ١٩٩٩ وتقدر هذه السلطات أن تلك الميزانية ستستمر في الزيادة بمعدل يُراوح ٥٠ في المائة سنوياً. وأُعلن أيضاً عن زيادة في المعاشات والأجور التي تدفع للموظفين المدرجين في جداول مرتبات موظفي الدولة. ورغم هذه الشواهد الإيجابية، لا تزال أغلبية السكان بدون عمل. ولا يزال هناك افتقارٌ إلى فرص التعليم والعمل، ونزوحٌ للشباب القادر على العمل إلى أماكن أخرى بحثاً عن فرص عمل أفضل.

تاسعا - ملاحظات

٢٩ - يواصل ممثلي الخاص، بدعم من الاتحاد الروسي بصفته طرفاً ميسراً، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة أصدقاء الأمين العام، بذل جهوده لدفع عملية جنيف للسلام حيث يتباحث في الوقت ذاته مع ”الأصدقاء“ بشأن مسألة توزيع الاختصاصات الدستورية ومع الطرفين بشأن مسائل عملية، منها عودة اللاجئين، والإنعاش الاقتصادي وعدم استئناف أعمال القتال. ولا يزال مجلس التنسيق يشكل أهم آلية عادية لهذه العملية، حيث ينبغي له أن يواصل اجتماعاته بانتظام، برئاسة ممثلي الخاص، مع الحفاظ على الشكل الذي ينص عليه

نظامه الأساسي والسعي لتحقيق الأهداف التي يرسمها هذا النظام. وينبغي لكلا الجانبين الاستفادة من هذه الآلية بشكل أنشط.

٣٠ - ومنذ بداية عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، يتمثل الهدف الأول لهذه العملية في التسوية الشاملة للتراع، بما في ذلك تحديد وضع أبنجازيا داخل دولة جورجيا، على أساس احترام السلامة الإقليمية لجورجيا وسيادتها واستقلالها، والاعتراف بحق اللاجئين والمشردين غير القابل للتقدم في العودة إلى أماكن إقامتهم الدائمة سابقا. وإنني أرحب بما أبداه الزعيم الأبخازي السيد أوردزينا من استعداد للشروع في حوار بشأن عناصر التسوية السياسية للتراع، وأناشد بوجه خاص الجانب الأبخازي أن يكون مستعدا للنظر في المقترحات الجاري إعدادها حاليا من أجل إحراز تقدم بشأن المسائل الرئيسية للتسوية السياسية.

٣١ - وأرحب بالنهج الجديد المتبع في مساعدة المشردين داخليا بالمحاولة التي تبذل في إطاره لتحسين درجة ممارسة المشردين داخليا لحقوقهم ودرجة إتاحة الفرصة لهم كمواطنين في جورجيا. وفي الوقت ذاته، ينبغي تذكير كلا الجانبين بأن من الأساسي تيسير عودة سالمة وآمنة وكريمة لجميع من يرغب في ذلك من اللاجئين والمشردين داخليا. وبصورة خاصة، يشكل الوضع غير الواضح وغير المستقر للعائدين بصورة تلقائية إلى مقاطعة غالي مسألة يجب التصدي لها عاجلا. وفي الوقت ذاته، تشير الحالة الراهنة في هذه المقاطعة إلى احتمال أن تكون الظروف الأمنية قد بدأت في التحسن، مما قد ييسر مناقشة السياسات الرامية إلى تلبية احتياجات العائدين بصورة أفضل.

٣٢ - ولا تزال إتاحة الظروف الأمنية اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا، إلى جانب تهيئة بيئة أمنية ملائمة لعمل البعثة وغيرها من الوكالات والمنظمات، مسؤولية الجانبين في المقام الأول. وقد أثبت اجتماع ٣ شباط/فبراير الذي عقد في سوخومي أن الاتصالات الثنائية المباشرة لا تزال أكثر الوسائل فعالية لتبديد المخاوف وتخفيف حدة التوترات. وفي السياق ذاته، تبين أن زيادة الاتصال بين الجانبين في منطقة التراع هي أيضا وسيلة عملية لزيادة التعاون وبناء الثقة. لذلك ينبغي لكلا الجانبين أن يواصلوا المشاركة بنشاط في عمل فريق التحقيق المشترك، وأن يتخذوا خطوات أخرى في اتجاه التنفيذ الكامل لبروتوكول ٣ شباط/فبراير، وأن يستمروا مستقبلا في أن يلجأ أحدهما إلى الآخر، كملاذ أول، كلما أثارت الحالة الأمنية القلق.

٣٣ - وقد تخلف إلى حد ما عنصر العملية المتعلق بتدابير بناء الثقة، وذلك بسبب انعدام الثقة الناشئ عن التأخيرات الطويلة في تبادل المحتجزين. ولذلك فإنني ألاحظ بارتياح ما أبداه الجانبان من حسن نية أسفر عن نجاح عملية تبادل الرهائن في ٢٩ آذار/مارس. ويجب اتخاذ

خطوات حاسمة للتصدي لممارسة أخذ الرهائن والاختطاف، سواء أكان ذلك لأسباب سياسية أم مالية. وأناشد الجانبين أن ينظرا بنشاط في الورقة التي أعدها ممثلي الخاص فيما يتعلق بتنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها خلال اجتماعي أثينا واسطنبول اللذين عقدا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وحزيران/يونيه ١٩٩٩ على التوالي (انظر S/2000/39، الفقرة ٦) وأن يتوصلا إلى سبل لتنفيذها تنفيذا كاملا.

٣٤ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري للعاملين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا رجالا ونساء لإخلاصهم في عملهم خدمة للسلام في ظروف صعبة وخطيرة أحيانا.

المرفق

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

البلد	المراقبون العسكريون
الاتحاد الروسي	٣
الأردن	٦
ألبانيا	١
ألمانيا	١٠
إندونيسيا	٤
أوروغواي	٣
باكستان	٦
بنغلاديش	٧
بولندا	٤
تركيا	٥
الجمهورية التشيكية	٥
جمهورية كوريا	٣
الدانمرك	٥
السويد	٥
سويسرا	٤
فرنسا	٣
مصر	٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٧
النمسا	٥
هنغاريا	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
اليونان	٤
المجموع	١٠٢

